

دوافع تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر

أ. صليحة ممد(1)

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الائتلاف أو التحالف ظاهرة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون ظاهرة سياسية لأنها تعتبر نمط من أنماط السلوك التعاوني الإنساني وهذا ما تعبر عليه هذه المقولة: «عندما كان هناك شخص واحد في العالم عرف السلام، وعندما كان هناك شخصين عرف الصراع، وعندما كان هناك ثلاثة أشخاص عرفت التحالفات»، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وانتشارها في الكثير من النظم السياسية خاصة النظم السياسية لدول أوروبا الغربية، توجهت جهود الباحثين في حقل العلوم السياسية إلى دراسة ظاهرة الائتلاف السياسي القائم بين مجموعة من الأحزاب السياسية التي تسعى من وراء هذا الائتلاف إلى تشكيل حكومات ائتلافية تشترك فيها هذه الأحزاب لممارسة السلطة.

أولا: مفهوم الائتلاف الحكومي

هو تحالف حزبين أو أكثر لتشكيل حكومة في حالة عدم حصول أي حزب من الأحزاب السياسية بمفرده على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل حكومة بنفسه⁽¹⁾. ولهذا تجد الأحزاب السياسية نفسها مضطرة إلى التعاون والائتلاف مع أحزاب أخرى التي تتفاوض معها لتشكيل حكومات ائتلافية⁽²⁾. وتسعى الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في الائتلافات الحكومية إلى الحصول على الحقائب الوزارية التي تمكنها من ممارسة السلطة وتطبيق برامجها السياسية من خلال التأثير في عملية رسم السياسة العامة وصياغة البرامج الحكومية بما يتوافق مع برامجها السياسية⁽³⁾.

تشكل الحكومات الائتلافية من مجموعة من الأحزاب السياسية التي تتحالف بينها برلمانيا وحكوميا على أن تحتفظ أحزاب الائتلاف بمبادئها وبرامجها مع اتفاقها على إيجاد برنامج حكومي مشترك يؤلف بينها مؤقتا⁽⁴⁾. وقد تكون الأحزاب المتحالفة متقاربة في توجهاتها وبرامجها هذا ما يسهل عملية تشكيل الائتلاف البرلماني والحكومي، في حين يصعب تشكيل الائتلافات الحكومية في حالة اختلاف مبادئ وبرامج الأحزاب السياسية هذا ما يعيق عملية التفاوض والمساومة بينها غير أنها تكون مجبرة على العمل معا لتحقيق مصالح جماعية مؤقتة من خلال إيجاد ميكانيزمات أو

1 أستاذة مساعدة أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

آليات لتوطيد الثقة والتعاون بينها مع احتفاظها بمبادئها وخصائصها داخل الائتلاف⁽⁵⁾. تشارك أحزاب الائتلاف الحكومي في وضع البرنامج الحكومي الذي يعكس وجود تشابه وتقارب في توجهات وبرامج وأهداف الأحزاب المتحالفة ويحقق الفائدة لجميع أطراف التحالف، وتكون الأحزاب المشاركة في الائتلاف ملزمة بتطبيق هذا البرنامج، ولكن قد تعجز الحكومات الائتلافية في بعض الحالات عن الاتفاق على سياسة حكومية جماعية هذا ما يؤثر سلباً على الاستقرار الحكومي وفعالية أداء الحكومات.⁽⁶⁾

تشكل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في النظم البرلمانية ذات التعددية الحزبية خاصة التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي⁽⁷⁾ لأن تشكيل الحكومات الائتلافية في هذا النوع من النظم ضرورياً حتى تضمن الحكومة ثقة الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تمرير مشاريعها والمحافظة على استقرارها وبقائها، في حين أن النظم الرئاسية ذات التعددية الحزبية نادراً ما تشكل فيها الائتلافات الحكومية لأن تشكيل الحكومة وأدائها لوظائفها في هذا النوع من النظم لا يحتاج إلى تمتعها بالأغلبية البرلمانية ولكن حصولها على تأييد الأغلبية يساعدها على تجنب الأزمات الحكومية، ويضمن لها مصادقة البرلمان على مشاريعها⁽⁸⁾. كما تعيق طبيعة النظام الرئاسي أيضاً عملية تشكيل الائتلافات الحكومية لأنها لا تشجع على قيام التعاون السياسي بين الأحزاب خاصة في ظل السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة في تسيير الحكومة الذي توكل إليه مهمة اختيار أعضاء الحكومة بعيداً عن تأثير البرلمان هذا ما يجعل دور الوزراء ضعيفاً مقارنة بدور الرئيس.

وينتشر تشكيل الحكومات الائتلافية بشكل كبير في المجتمعات المنقسمة أو الانقسامية⁽⁹⁾ التي تتسم بتنوع مجتمعي كبير والتي يصفها «أرنند ليهارت» «Arland Lijphart» بالنظم التي تتعدد فيها مصادر السلطة⁽⁹⁾، ونظراً للتعدد المجتمعي الكبير الذي تتسم به هذه المجتمعات غالباً ما تتصف بضعف الوحدة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي، ولهذا تلجأ هذه المجتمعات بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية كبديل عن الديمقراطية التمثيلية أو التنافسية⁽¹⁰⁾ لأن الديمقراطية التوافقية تعد أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في هذا النوع من المجتمعات⁽¹¹⁾، ويتم هذا من خلال تأسيس ميثاق تعاقدي أو دستور توافقي يعكس الحد الأدنى من الاتفاق بين الأطراف⁽¹²⁾، وحسب «أرنند ليهارت» يعد تكوين حكومة ائتلافية أو كارتل حكومي من أهم خصائص الديمقراطية التوافقية، ويضم الكارتل الحكومي جميع المكونات الأساسية للمجتمع الانقسامي (الطوائف أو الاثنيات) إما في شكل تحالف

رئاسي، أو في صيغة تحالف حكومي كما هو الحال في النظم البرلمانية، أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات ووظائف واسعة، ويمكن التحالف الحكومي مختلف الطوائف و الاثنيات من المشاركة والتعاون في حكم البلاد وإدارة مؤسساتها بحيث تملك الأقليات السياسية حق الاعتراض (الفيتو) المتبادل داخل التحالف هذا ما يحول دون سيطرة وهيمنة الأغلبية على عملية صنع القرار.⁽¹³⁾

2-أنواع الائتلاف الحكومي:

ينقسم الائتلاف الحكومي إلى ما يلي:

أ- **ائتلاف حكومي صغير:** يضم هذا الائتلاف عدد صغير من الأحزاب شرط أن يضمن عدد هذه الأحزاب تتمتع الحكومة بالأغلبية البرلمانية، بحيث إذا انسحب أي عضو منها ينهار الائتلاف، ويشكل هذا النوع من الائتلافات الأحزاب التي تدخل في الائتلافات الحكومية بهدف الحصول على أكبر عدد ممكن من الحقائق الوزارية لأن إشراك أعضاء ثانويين في الائتلاف يقلل من حجم حصتهم أثناء توزيع مكاسب الائتلاف.

ب- **ائتلاف حكومي كبير:** يضم عدد كبير من الأحزاب تشكل أغلبية برلمانية تفوق حجم الأغلبية البرلمانية اللازمة لتأسيس الحكومة، بحيث إذا انسحب أي عضو من الائتلاف لا يؤدي إلى انهياره شرط أن يكون هذا العضو حزب ثانوي وليس أساسي في تشكيل الأغلبية البرلمانية، وغالبا ما تكون هذه الائتلافات عبارة عن تحالف أحزاب كبيرة، ويتشكل هذا النوع من الائتلافات في حالة وجود أحزاب تحصلت على الأغلبية البرلمانية التي تؤهلها لتشكيل حكومة غير أنها تتحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل ائتلافات حكومية إما بهدف حشد تأييد كبير لبرنامج الحكومة الائتلافية لضمان تطبيقه خاصة إذا اهتمت الأحزاب المتحالفة بالتأثير في السياسة الحكومية وتوجيهها أكثر من اهتمامها بالحصول على الوزارات، أو بهدف حماية الائتلاف الحكومي من الانهيار في حالة توقع حدوث اضطراب وتمرد داخل الأحزاب الأساسية في الائتلاف، أو بهدف مواجهة أي انسحاب محتمل من طرف أي حزب مشارك في الائتلاف يمكن أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف وإسقاط الحكومة.⁽⁴¹⁾

ج- **ائتلاف حكومي قوي:** يتكون هذا النوع من الائتلافات من أحزاب سياسية تتقارب في توجهاتها وبرامجها السياسية وأهدافها، وتتمتع هذه الائتلافات بأغلبية برلمانية متجانسة وتعيش

لفترة زمنية طويلة، وتتميز بالاستقرار والفعالية الحكومية وحسن الأداء خاصة إذا حافظت الحكومات الائتلافية المتعاقبة على نفس تشكيلاتها الحزبية بوجود ما يسمى الأحزاب المحورية التي تتكرر مشاركتها في مختلف الائتلافات الحكومية هذا ما يجعلها أحزاب أساسية في عملية تشكيل الائتلاف الحكومي .

د- ائتلاف حكومي ضعيف: يتشكل من أحزاب سياسية تختلف في توجهاتها وبرامجها أو أهدافها، وتتسم ببنية داخلية هشة ومركزية ضعيفة تسمح لنوابها بالتصويت بحرية في البرلمان تجعلهم غير ملتزمين كثيراً بالتصويت لصالح أحزابهم في البرلمان، وهذا ما يهدد استقرار واستمرار الائتلافات ويعجل بانتهائها.⁽⁵¹⁾

تقاس مدة استمرارية أو بقاء الائتلافات الحزبية بالحجم الزمني الذي يفصل بين الدورات الانتخابية التشريعية أو المدة الزمنية التي تحدد العهدة التشريعية للبرلمان، وتختلف دساتير الدول في تحديدها لهذه الفترة، ويمكن تصنيف الائتلافات الحكومية حسب مدة استمرارها أو بقائها.⁽¹⁶⁾

هـ - ائتلاف حكومي مؤقت وظرفي: يتشكل هذا النوع من الائتلافات في مناسبات وظروف معينة وسرعان ما ينحل وينتهي بانتهاء هذه الظروف.

و- ائتلاف يستمر لمدة زمنية طويلة: وهو الذي يعيش مدة زمنية طويلة، وهناك ائتلافات تعيش مدة زمنية متوسطة، وقد تنحل الائتلافات الحكومية وتنتهي قبل انتهاء المدة الزمنية المحددة لها دستورياً، وهذا ما يفسر الاستقالة المبكرة لبعض الحكومات، وفي حالات أخرى قد يستمر نفس الائتلاف الحزبي في الحكم على الرغم من قيام انتخابات جديدة، ويتوقف استمرار الائتلاف الحزبي وبقائه على عاملين اثنين، يتعلق العامل الأول بدرجة تقارب الأحزاب المتحالفة في منطلقاتها وبرامجها وأهدافها، ويتعلق العامل الثاني بمدى تحقيق الائتلاف للأهداف التي تشكل لأجلها، كما تؤثر طبيعة العلاقة القائمة بين أعضاء الائتلاف وخصائص الائتلاف والظروف التي تشكل فيها ويوجد فيها على مدة استمراره وبقائه.

وتؤثر طبيعة التركيبة الائتلافية للحكومة على استقرار وتبعية الأغلبية لها هذا ما يجعل ثقة البرلمان بالحكومة نسبية خاصة في ظل وجود أحزاب حكومية ضعيفة في بنيتها ونظامها الداخلي أو تختلف كثيراً في مبادئها وبرامجها السياسية هذا ما يجعل النواب في البرلمان غير ملتزمين كثيراً بالتصويت لصالح الحكومة.

هناك علاقة بين الائتلافات الانتخابية والحكومية والبرلمانية. حيث يمكن أن تتشكل ائتلافات حكومية وبرلمانية دون أن تكون هناك تحالفات انتخابية. ويحدث هذا خاصة في نظام التمثيل النسبي الذي تغيب فيه الائتلافات الانتخابية. في حين تصبح فيه الائتلافات الحكومية ضرورية لتشكيل الحكومة⁽¹⁷⁾. وقد تتطور الائتلافات الانتخابية في بعض الحالات إلى ائتلافات حكومية وبرلمانية. ولكن يصعب استمرارها في شكل ائتلافات حكومية في حالات أخرى بسبب اختلاف المتحالفين في معظم الدوائر الانتخابية. حيث يمكن أن يتحالف حزبين (أ) و (ب) لمنافسة الحزب (ج) في دائرة انتخابية معينة. ويتحالف الحزب (ب) و (ج) لمنافسة الحزب (أ) في دائرة انتخابية أخرى. وترجع هذه التناقضات التي تعرفها الائتلافات الانتخابية إلى حسابات انتخابية بالدرجة الأولى. وقد يتشكل أيضا ائتلاف انتخابي حول برنامج مشترك بهدف استقطاب أصوات الناخبين ولكن سرعان ما تظهر الخلافات بين أعضاء الائتلاف بمجرد وصولهم إلى السلطة نظرا لاختلاف أيديولوجياتهم ومصالحهم هذا ما يعوق تطور الائتلاف الانتخابي إلى ائتلاف برلماني أو حكومي. ولذلك فإن الائتلاف الانتخابي قد يسهل عملية تشكيل ائتلاف حكومي أو برلماني. ولكن لا يؤدي بالضرورة إلى تشكيل هذا النوع من الائتلافات⁽¹⁸⁾. كما أن ليس كل ائتلاف برلماني هو ائتلاف حكومي ولكن كل ائتلاف حكومي هو ائتلاف برلماني.

ثانيا: دوافع تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر:

جاء تشكيل الائتلاف الحكومي في الجزائر سنة 1997. وتشكيل حكومات التناوب التوافقي في المغرب عام 1998 استجابة لمستجدات ومتغيرات فرضها الواقع السياسي آنذاك دفع بالسلطة في البلدين إلى طرح مبادرة الائتلاف الحكومي ودعوة مختلف التشكيلات السياسية إلى المشاركة في هذا الائتلاف. قبلت بعضها مبادرة السلطة ورحبت بها. ولقد اختلفت دوافع وأسباب هذه الأحزاب التي تنتهي إلى تيارات سياسية مختلفة لقبولها المشاركة في ائتلافات حكومية وفق شروط صاغتها السلطة الحاكمة في البلدين.

ولدت تجربة الائتلاف الحكومي في الجزائر بمبادرة من السلطة في إطار بحثها عن حل للخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي عاشها النظام السياسي الجزائري بعد دخوله في عهد التعددية الحزبية مع مطلع التسعينات في سياق تأثير الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي مست رياحها أغلب النظم السياسية العربية. حيث وعقب إلغاء النظام للمسار الانتخابي عام 1992 على إثر نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي شكلت خطرا وتهديدا للنظام القائم. لجأ هذا الأخير إلى إلغاء

المسار الانتخابي وحل الجبهة والإعلان عن حالة الطوارئ عام 1992. ومنذ عام 1994 دخلت الجزائر في المرحلة الانتقالية. حاولت السلطة خلالها البحث عن حلول للأزمة عبر توقيع على أرضية الوفاق الوطني عام 1994. تم على إثرها تشكيل مؤسسات دستورية وسياسية مؤقتة لتسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية إيجاد حل نهائي للأزمة. وقامت السلطة أثناء هذه المرحلة في إطار سعيها للبحث عن حل بفتح باب الحوار وإجراء اتصالات مع مختلف أطراف الأزمة خاصة مع ممثلي الحزب المنحل. وممثلي مختلف القوى السياسية الأخرى الموجودة على الساحة السياسية آنذاك. غير أن مسار الحوار تعثر ولم يحقق أي تقدم خاصة في ظل تمسك الأطراف الرئيسية في الأزمة بمواقفها (السلطة من جهة والجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى). وهذا ما جعل الحوار يتقدم خطوات إلى الأمام. ويتراجع خطوات إلى الخلف إلى أن قررت السلطة أخيراً إنهاء المرحلة الانتقالية والمضي في استكمال بناء مسارها الديمقراطي الذي بدأته مع مطلع التسعينات.

أخذت السلطة تمهد لهذه المرحلة الجديدة لتعبيد الطريق وتهئية الأرضية أمام نشأة أول ائتلاف حكومي عام 1997 بإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في أبريل 1995. أتبعها بإجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية عام 1996. والقيام بتعديلات قانونية جديدة مست قانون الأحزاب وقانون الانتخابات في فيفري 1997. أتبعها بإجراء انتخابات محلية وتشريعية عام 1997 التي حاول النظام السياسي من خلالها إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة كرئاسة الدولة والمجالس التشريعية الوطنية والمحلية. وأدت هذه الإصلاحات التي اعتمدها السلطة إلى التحضير لولادة أول ائتلاف حكومي في الجزائر عام 1997.

تعد تجربة الائتلاف الحكومي التي تبناها النظام السياسي الجزائري منذ عام 1997 سابقة هامة وحدثاً بارزاً في الحياة السياسية الجزائرية. حيث هناك من اعتبرها مظهر من مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر. حاول النظام السياسي من خلالها حل الأزمة السياسية والأمنية التي عاشها منذ التسعينات عبر الإشراف الشكلي والجزئي لبعض القوى السياسية التي قبلت المشاركة في الحكومة. وبذلك قبلت بقواعد اللعبة السياسية التي تفرضها السلطة⁽¹⁹⁾. وسعى النظام السياسي من خلال هذه المبادرة إلى امتصاص سخط الداخل الذي يطالب بالتحول نحو الديمقراطية. وإنهاء عهد الإقصاء والتمييز لمختلف القوى السياسية من ممارسة السلطة. ويكتسب رضا الخارج الذي يضغط على النظام السياسي في الجزائر لنهج الديمقراطية. وهكذا بررت السلطة تشكيلها للائتلاف الحكومي سنة 1997 بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية. وخلق آلية ديمقراطية تتعايش

من خلالها مختلف القوى السياسية لأن تشكيل حكومات أغلبية من التيار الوطني تجعل النظام يعيش في حالة الانسداد السياسي السابق. كما يبقى مجال التدهور السياسي والأمني والاجتماعي مفتوحاً.⁽²⁰⁾

تباين وتعدد دوافع الأحزاب وتختلف أهدافها للمشاركة في الائتلافات الحكومية غير أن الهدف الجامع والمشارك بينها هو الوصول إلى السلطة وممارستها. والتأثير في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال مشاركتها في الحكومة التي تمكنها من الحصول على حقائب وزارية ومناصب حكومية تساعد على ذلك.

أبرز التشكيلات السياسية التي شكلت الائتلافات الحكومية في الجزائر منذ عام 1997 حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني اللذان ينتميان إلى التيار الوطني، وحركة مجتمع السلم ممثل التيار الإسلامي المعتدل التي قبلت التحالف مع النظام وحركة النهضة التي لم تدم مشاركتها في الائتلاف الحكومي وقت طويل رغم أنها تعد من الأحزاب الإسلامية التي تؤمن بضرورة المشاركة في السلطة. وشارك في الائتلاف الحكومي إلى جانب هذه الأحزاب أحزاب أخرى سرعان ما انسحبت منه كحزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية أحد أقطاب التيار الديمقراطي العلماني المعارض للنظام السياسي في الجزائر.

*دوافع أحزاب التيار الوطني للمشاركة في الائتلاف الحكومي:

يعتبر حزبي التيار الوطني الممثلين في جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني من أهم أحزاب السلطة الذين يراهن ويعول عليهما النظام السياسي بشكل كبير للمحافظة على مكاسب ومصالح النخب الحاكمة. وضمان استمرار النظام السياسي القائم واستقراره. ولهذا فإن الحديث عن دوافعها للمشاركة في الائتلاف الحكومي هو الحديث عن دوافع السلطة نفسها للمبادرة بطرح مشروع الائتلاف خاصة وأن السلطة هي التي أوجدت قبل الاستحقاقات التشريعية لعام 1997 حزب جديد «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي استعمله النظام في هذه الفترة كبديل عن حزب جبهة التحرير الوطني للهيمنة على الساحة السياسية. وهذا ما يفسر ترشح في قوائم هذا الحزب عدد كبير من أعضاء الحكومة ورجال السلطة مثل «أحمد أويحيى» و«عبد القادر بن صالح» وغيرهم.⁽²¹⁾

وحرصت السلطة بشكل كبير على حصول هاذين الحزبين (حزب التجمع الوطني

الديمقراطي، ووجهة التحرير الوطني) على أغلبية الأصوات والمقاعد في مختلف الاستحقاقات الانتخابية عام 1997، 2002، 2007 حتى تتمكن السلطة من تشكيل حكومات ائتلافية يسيطر على تشكيلتها وصناعة القرار فيها هاذين الحزبين. في حين تبقى مشاركة الأحزاب الأخرى شكلية ليس لها أي دور فعلي في صنع القرار الحكومي وتوجيه السياسات والبرامج الحكومية. وهذا ما جعل بعض الأحزاب خاصة أحزاب المعارضة ترفض مبادرة السلطة للمشاركة في الائتلافات الحكومية التي تشكلت منذ عام 1997. غير أن هناك أحزاب أخرى تنتمي إلى التيار الإسلامي كحركة مجتمع السلم وحركة النهضة قبلتا بالمشاركة في تشكيلات الحكومات الائتلافية إلى جانب ممثلي التيار الوطني.

*دوافع حركة مجتمع السلم للمشاركة في الائتلاف الحكومي:

ينقسم التيار الإسلامي في الجزائر إلى تيار إسلامي راديكالي ثوري يدعوا إلى التغيير الجذري للنظام عبر أسلوب القوة والعنف، ونشط هذا التيار بشكل بارز في مرحلة التسعينيات، وتيار إسلامي معتدل يدعوا إلى التغيير السلمي والمرحلي والتحاور مع السلطة وهذا ما أدى إلى تباین مواقف التيار الإسلامي المعتدل والراديكالي من النظام السياسي بشكل عام. وتباينت طبيعة علاقة التيارين مع السلطة وأسلوب تعاملهما معها بشكل خاص، حيث دخل التيار الراديكالي في مواجهة مباشرة مع السلطة عبر تبنيه أسلوب العنف كمنهج للتغيير، في حين تبنت حركات التيار الإسلامي المعتدل أسلوب المهادنة مع السلطة واختارت خيار المشاركة في المؤسسات السياسية المنتخبة المحلية منها والتشريعية وصولاً إلى المشاركة في الجهاز التنفيذي (الحكومة).

تعتبر حركة مجتمع السلم أحد أبرز أحزاب التيار الإسلامي المعتدل (الإخواني) في الجزائر خاصة بعد حل الجبهة عام 1992. هذا ما سمح لها بقيادة التيار الإسلامي في إطار المرحلة للوصول إلى السلطة من خلال اعتمادها على أسلوب الاختراق والمشاركة في مختلف مؤسسات الدولة خاصة بعد تبنيها لخيار المشاركة في السلطة والحياة السياسية بشكل عام منذ الإعلان عن تأسيسها عام 1990، إذ لم تتخلف الحركة عن المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ تبني خيار التعددية الحزبية إلى يومنا هذا.

وعقب توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991، استطاعت الحركة التكيف مع ظروف المرحلة الانتقالية وتبنت نهج المشاركة في المؤسسات

السياسية التي تأسست في هذه المرحلة⁽²²⁾، ومنذ هذا التاريخ دخلت حركة المجتمع الإسلامي بقوة في الحياة السياسية. وتم اختيارها لتمثل الوجود الإسلامي في دائرة السلطة كقوة سياسية تسخر ضد التيار العلماني المتطرف، وتنافس جبهة الإنقاذ المنحلة وهكذا تورطت الحركة في لعبة حددت قواعدها السلطة خاصة عندما قبلت التمثيل السياسي على حساب جبهة الإنقاذ المنحلة. وبهذا دخلت الحركة إلى صف الطاعة. ولقد مثل حضورها في هذه الفترة إلى جانب السلطة عامل هام بالنسبة للنظام السياسي خاصة في ظل الأزمة التي عانى منها منذ مطلع التسعينات.⁽²³⁾

شاركت حركة المجتمع الإسلامي (حماس) عام 1994 في ندوة الوفاق الوطني التي اقترحت السيد «اليامين زروال» رئيسا للدولة، وانبثق عنها ميلاد هيئة تشريعية جديدة (المجلس الوطني الانتقالي) شاركت فيه حركة حماس بخمسة أعضاء كأول تجربة مشاركة سياسية للحركة في أجهزة السلطة والحكم منذ تأسيسها. واتخذت الحركة موقفا إلى جانب السلطة عندما رفضت التوقيع على وثيقة «سانت ايجيديو» التي دعت إليها أحزاب المعارضة، وشاركت الحركة بقوة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ عودة المسار الانتخابي بدءا بأول انتخابات رئاسية تعددية عرفتها الجزائر عام 1995 ترشح فيها زعيم الحركة السيد «محفوظ نوح» الذي تحصل على المرتبة الثانية بعد مرشح السلطة «اليامين زروال» بحوالي 3,2 مليون صوت ما يعادل 25% من الأصوات المعبر عنها.⁽²⁴⁾

تطورت تجربة المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم (حركة المجتمع الإسلامي سابقا) في المؤسسات السياسية للدولة التشريعية والتنفيذية بعد مشاركتها في الحكومة عام 1995 بوزيرين. وتعد هذه المشاركة أول تجربة لمشاركة التيار الإسلامي المعتدل في الجهاز التنفيذي، وبعد تعديل الدستور سنة 1996، استجابت الحركة لهذا التعديل الذي فرض عليها تغيير اسمها من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بحجة عدم استخدام الثوابت الوطنية لأغراض سياسية، وبعد إجراء الانتخابات التشريعية التعددية عام 1997 التي احتلت فيها حركة مجتمع السلم المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات والمقاعد البرلمانية وهذا ما عكس الوزن والمكانة السياسية الهامة التي تحتلها الحركة في الساحة السياسية الجزائرية، هذا ما أهلها بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى أن تصبح أحد أطراف الائتلاف الحكومي الذي تشكل ولأول مرة في الجزائر عام 1997 لتتطور هذه التجربة في ما بعد إلى تحالف رئاسي في الانتخابات الرئاسية 1999، 2004، 2009.

مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة هي مشاركتها في مؤسسات الحكم مع أحزاب سياسية أخرى لها توجهات سياسية وبرامج حزبية تختلف عن توجهات وبرنامج الحركة غير أنها تشترك معها في بعض التصورات وتتفق معها حول برنامج مشترك مع المحافظة على التميز في المبادئ والبرامج والسلوك. وتعتبر مشاركة حمس في الحكومة إستراتيجية مرحلية. تسعى من خلالها الحركة إلى المشاركة في صياغة السياسات والبرامج والمواقف والقوانين وإدارة شؤون المجتمع والدولة. والوصول إلى مصادر اتخاذ القرار من خلال مشاركة الحركة كحزب سياسي ببرنامجها وسياساته وفقاً للأشكال السياسية المتعارف عليها بواسطة المشاركة في الحكومة⁽²⁵⁾. وجاءت المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في المؤسسات السياسية للدولة بشكل عام ومشاركتها في الائتلاف الحكومي بشكل خاص منذ عام 1997 استجابة لمجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بطبيعة الحركة ومصالحها الحزبية. ومنها ما يتعلق بظروف وواقع الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها في الجزائر في التسعينات .

تعد طبيعة حركة حمس التي تصنف ضمن الحركات الإسلامية التي تقوم مرجعيتها على منهج الاعتدال والوسطية و تؤمن بمبدأ المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة والعمل في إطار الشرعية ومن داخل النظام بهدف حماية مكتسباته⁽²⁶⁾ من أهم العوامل التي دفعت بالحركة إلى تبني خيار المشاركة في السلطة وأجهزة الحكم منذ نشأتها. وهذا ما تكرسه المبادئ والمنطلقات التي تقوم عليها حركة مجتمع السلم خاصة وأنها تؤمن بقيم الديمقراطية. وتدعو إلى إقامة نظام جمهوري والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة⁽²⁷⁾. كما أنها تندد بالعنف وتدعو إلى المصالحة الوطنية⁽²⁸⁾. وهذا ما ساعدها على التكيف والتعاطي منذ نشأتها مع الوضع المؤسساتي الرسمي للدولة. وخوض تجربة مع السلطة وليس ضدها⁽²⁹⁾. وتعتمد الحركة أيضاً في عملها وتحقيق أهدافها على وسائل سلمية أهمها المشاركة السياسية للوصول إلى المؤسسات الدستورية. والمساهمة السلمية في صناعة القرار بما يخدم مصلحة البلاد والشعب ويحقق وحدته وتقدمه. واستعمال الحوار كأسلوب حضاري للتفاهم وحل النزاعات.⁽³⁰⁾

أظهرت رغبة حركة مجتمع السلم في المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية منذ تأسيسها استعداد الحركة للتعايش مع مختلف التيارات السياسية بمختلف توجهاتها خاصة وأن هذه الأخيرة تدعو إلى ترقية التحالفات السياسية بما يخدم ثوابت الأمة ومبادئها. ويحقق للحركة أهدافها⁽³¹⁾. وهذا ما يجعل الحركة مستعدة لبناء تحالفات مع قوى سياسية أخرى في

إطار ما يتماشى مع مبادئها ويحقق لها أهدافها ومصالحها. وهذا ما جسده الائتلافات الحكومية والتحالفات الرئاسية التي دخلت فيها الحركة مع أحزاب التيار الوطني وبعض أحزاب التيار الديمقراطي العلماني التي سرعان ما انسحبت من هذه الائتلافات. وجاء المؤتمر الثاني لحركة مجتمع السلم الذي انعقد في مارس 1998 تحت شعار «السلم والتنمية» ليؤكد منهج المشاركة الذي تتبناه الحركة. ويكرس نهج الوسطية والاعتدال. ونادت الحركة خلال هذا المؤتمر بضرورة الائتلاف والتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها.

ونظرا لإيمان الحركة بأهمية الحوار لتقريب وجهات النظر. وضرورة بناء تحالفات سياسية لإخراج البلاد من الأزمة. انصبت جهود الشيخ «محفوظ نحناح» مؤسس حركة مجتمع السلم على العمل على تقريب وردم الهوة بين التيارات السياسية التقليدية الثلاثة الفاعلة في الساحة السياسية الممثلة في التيار الإسلامي والتيار الديمقراطي والتيار الوطني.⁽³²⁾

اعتبرت حركة مجتمع السلم مشاركتها في المؤسسات السياسية المنتخبة المحلية منها والتشريعية في وقت مبكر. وقبولها بالمشاركة في تشكيلة الحكومات الائتلافية منذ 1997 مسعى ضروري بالنسبة لها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف أولها إزالة هواجس الخوف والعداوة القائمة بين السلطة و التيار الإسلامي بشكل عام منذ عهد الأحادية الحزبية. واثبات قدرة الحركة على التعايش مع الآخر والتعاون معه⁽³³⁾ وثانها تمثيل الثقل الإسلامي في دائرة السلطة خاصة في ظل غياب مشاركة إشارات الحركة في أجهزة الدولة نظرا لاحتكار تيارات سياسية معينة المناصب الحكومية. وحماية العمل الإسلامي بمختلف تياراته من استبداد الحكم وتطرف العلمانية وموجة الاستئصال⁽³⁴⁾. وثالثها التمرن على أساليب الحكم والتسيير في مختلف مستويات الدولة خاصة بعد إدراكهم أن هذا يتطلب كفاءات ومهارات وليس على مجرد ترديد الخطب والأدبيات. وانتقل في ما بعد خيار مشاركة الإسلاميين (حمس) في البرلمان والحكومة من خيار تكتيكي إلى هدف استراتيجي كان له أثر سلبي على مسار الحركة ومستقبلها السياسي.⁽³⁵⁾

وتهدف حركة مجتمع السلم كحزب سياسي مثله مثل باقي الأحزاب السياسية الأخرى من وراء مشاركتها في مؤسستي البرلمان والحكومة إلى الحصول على مقاعد برلمانية ومناصب سياسية ووزارية في الحكومة تمكّنها من الوصول إلى مصادر اتخاذ القرار والتغلغل في أجهزة الحكم. والتأثير على البرامج والسياسات الحكومية في مختلف المجالات. والتأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات الحكومية والنصوص القانونية التي يقرها الجهاز التنفيذي بما يتوافق مع البرنامج السياسي الذي

تتبناه الحركة. غير أن المشاركة الشكلية لحركة حماس في مختلف الائتلافات الحكومية حالت دون تحقيقها لهذا الهدف.

ومن بين العوامل التي كان لها الأثر أيضا في دفع حركة مجتمع السلم إلى الدخول في ائتلاف حكومي إلى جانب أحزاب التيار الوطني تحدي مواجهة خطر أحزاب التيار العلماني الاستثنائي الذي تعد أحزابه خاصة الافافاس والأرسدي من ألد خصوم التيار الإسلامي الذي يمكن أن يشكل خطرا كبيرا عليها في حالة وصوله إلى السلطة أو تحالفه معها. أما الهدف الخارجي للحركة فيتمحور حول محاولة استثمار التمثيل الحكومي لحمس على المستوى الخارجي من خلال احتضان الإسلاميين المعتدلين. وإقصاء المتطرفين كحجة قوية لمواجهة الرأي العام الذي كان يفسر الصراع في الجزائر على أنه قمع مضاد.⁽³⁶⁾

لقد كان للظروف والأوضاع السياسية، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها الجزائر في سنوات التسعينات دورا هاما وكبيرا في دفع حركة مجتمع السلم إلى قبول مبادرة السلطة لمشاركتها في أول تجربة ائتلاف حكومي عام 1997 كأول حزب إسلامي يمثل التيار الإسلامي في دائرة السلطة بعد فشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الوصول إلى السلطة مطلع التسعينات، وفشل مساعي هذه الأخيرة (السلطة) في التفاوض مع الجبهة وعجزها عن ترويضها وإرغامها على التفاوض معها وفق الشروط التي تضعها السلطة. ولهذا لجأت السلطة الحاكمة في الجزائر عام 1997 إلى إشراك الإسلاميين المعتدلين الممثلين في حركة مجتمع السلم في الحكومة والبرلمان بهدف حل الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر في مرحلة التسعينيات.

ويهدف تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر، وتأمين المسار الديمقراطي فيها بإشراك قوى سياسية جديدة في السلطة ظلت ولسنوات طويلة خارج السلطة. قبلت حركة حماس مبادرة السلطة وقررت الدخول في تحالف حكومي ورئاسي مع أحزاب السلطة⁽³⁷⁾. زكته بتوقيع رئيسها الراحل السيد «محفوظ نحناح» على وثيقة الائتلاف الحزبي يوم 08 أبريل 1999. ضم كل من جبهة التحرير الوطني. حزب التجمع الوطني الديمقراطي. حركة مجتمع السلم وحركة النهضة. بهدف دعم ترشيح السيد «عبد العزيز بوتفليقة» في الانتخابات الرئاسية المسبقة التي شارك فيها سبعة مرشحين وأقصى منها السيد «محفوظ نحناح» لافتقاره لشهادة العضوية في الثورة. ولكن ورغم إقصاء مرشح حركة مجتمع السلم. شاركت حماس في هذا الائتلاف الحزبي الذي كان الغرض منه الحيلولة دون عودة دوامة العنف والإرهاب التي عاشتها الجزائر طيلة مرحلة التسعينيات.

ومنع وصول العلمانيين إلى السلطة.

أثرت المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في الحكومة على وزنها الانتخابي وحضورها الشعبي، حيث احتلت الحركة المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية لعام 2002 بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في تشريعات 1997. ولكن هذا لم يمنعها من المشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات، وبعد وفاة مؤسس الحركة الشيخ «محفوظ نحناح» في جوان 2003، واصلت حركة مجتمع السلم مسار مشاركتها السياسية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ولم تتراجع عن هذا الخيار، وهذا ما أكده رئيس الحركة «أبو جرة سلطاني» الذي خلف «محفوظ نحناح» أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للحركة في أوت 2003 الذي أكد فيه وفاءه لخط الشيخ «نحناح» ولمنهجه في الوسطية والاعتدال، واعتماد أسلوب الحوار مع جميع الأطراف ونبذ العنف، والتشبث بخيار المشاركة لأن حركة حماس ترفض سياسة الكرسي الشاغر، وترفض التفرد بالحكم والسلطة وتؤمن بشعار «الجزائر حررها الجميع، وبينها الجميع»⁽³⁸⁾.

وفي 16 فبراير 2004، وقبل إجراء ثالث انتخابات رئاسية تعددية التي أجريت في 08 أبريل 2004، وقعت حركة مجتمع السلم مع شركائها في الائتلاف الحكومي (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) وثيقة عقد التحالف الرئاسي التي نصت على ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي، ولقد وضع رئيس الحركة السيد «أبو جرة سلطاني» أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي في الكلمة التي ألقاها أثناء هذا اللقاء دواعي اختيار حماس وشركائها ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي أجملها في إرادة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والخروج من الأزمة التي عاشتها الجزائر منذ مطلع التسعينات، تأمين المسار الديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية، وأبرز رئيس حركة مجتمع السلم أثناء هذا اللقاء هدف الحركة وشركائها من هذا التحالف الرئاسي الذي جاء لدعم مرشح الإجماع السيد «عبد العزيز بوتفليقة» لعهد ثانياً.

حققت حركة مجتمع السلم من خلال مشاركتها في الحكومة مجموعة من الإيجابيات أهمها: تمثيل التيار الإسلامي في السلطة، اعتراف السلطة الحاكمة بشرعية الحركة ودورها في استقرار البلاد وتنميتها، حماية الحركة من قمع السلطة، تأكيد المنهج الوسطي المعتدل للحركة، إثبات قدرة الحركة على توفير برامج عمل اقتصادية واجتماعية من خلال إشراف وزرائها على وزارات تقنية، تكوين إطارات مدربة ومؤهلة لإدارة شؤون البلاد في مجالات مختلفة، تطوير علاقات الحركة وتوسيعها مع دوائر النفوذ في الداخل والخارج.

ورغم مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة، ورغم الايجابيات التي حققتها من وراء مشاركتها الحكومية، غير أنها لم تجني من دخولها في هذا الائتلاف فوائد حقيقية على مستوى المشاركة الفعلية في تسيير شؤون الحكومة وممارسة السلطة بشكل عام لأن حركة مجتمع السلم دخلت المعتبرك السياسي في إطار محدد لها سلفا يحرمها من ممارسة الديمقراطية وحرية المبادرة وإمكانية الاقتراح خاصة بعد مشاركة في الحكومات الائتلافية التي تأسست منذ 1997 التي حصلت فيها الحركة على وزارات تقنية أغلبها وزارات مفرغة الصلاحيات، وبعبارة عن التأثير الايجابي في الشؤون التي تمس حياة المواطن اليومية.

لم تسمح المشاركة الحكومية للحركة أن تتخندق هذه الأخيرة مع ممارسي السلطة فعليا ولا مع ممارسي المعارضة خاصة في ظل افتقارها على غرار باقي الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى إلى برنامج سياسي شامل وتصور واضح حول كيفية الحكم. وهذا ما يجعل حركة مجتمع السلم لا تختلف عن باقي الأحزاب الإسلامية الأخرى في الوطن العربي التي فشلت في الوصول إلى السلطة وممارستها فعليا أو التأثير فيها حتى وإن شاركت في تشكيلة الحكومات واحتلالها لمناصب حكومية لأنها لم تستطع الانتقال بالمشاركة في الحكومة عموديا وأفقيا.

أثرت المشاركة الحكومية لحركة مجتمع السلم على قاعدتها الشعبية ومستقبلها السياسي، حيث تناقصت شعبية الحركة لضعف قدرتها على إقناع الناس بمزايا مشاركة الحركة في الحكومة خاصة في ظل إخفاق برامج حكومات الائتلاف في تحقيق نتائج ايجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وزادت شعبية الحركة تدهورا على إثر التناقض في مواقف وتصريحات الحركة بين المعارضة والمشاركة الذي يبدو غير مفهوم لدى الناخبين، وما زاده غموضا بعض المواقف التي تبنتها الحركة إزاء بعض القضايا التي اعتبرها البعض تبعية غير مبررة للحركة لموقف السلطة. وساهمت مشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة في نشوب خلافات بينية داخل الحركة حول قيادة الحركة عرضتها إلى حدوث انشقاقات داخلية بين مناصري رئيس الحركة «أبوجرة سلطاني» ومناصري «عبد المجيد مناصرة» دفعت برئيس الحركة «أبو جرة سلطاني» إلى الاستقالة من الحكومة مقابل تقلده منصب قيادة الحركة خاصة في ظل اتهامه بتحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح حزبية.

2- Peter Mukidi Walubiri, "Alliance and Agreements of tolerance as a pre-condition for coalition governments :experience from Uganda." A Paper presented at regional conference on political parties and democratisation in East Africa, impala hotel, Arusha, 25,27/08/2005, p.1

3- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، مدخل إلى علم السياسة (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص 297.

4- Peter Mukidi Walubiri, Op.Cit, p1

5- Maurice Duverger, Op.cit.,p.367

6- Quermonne, Op.Cit, pp.181,182

7- Maurice Duverger, Op.cit.,p.367

8- Quermonne, Op.Cit, pp.181,182

* المجتمعات المتعددة أو المنقسمة هي المجتمعات التي تتميز بوجود انقسام مجتمعي كبير نتيجة التباينات والانقسامات على أسس واعتبارات دينية أو طائفية أو اثنية أو عرقية، وليست على أسس سياسية بحيث تنتظم بداخلها الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والمدارس على أساس الانقسامات المميزة له (انظر أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب).

9- Charles Debbasch, Jacques Bourdon, Jean Marie Pontier, Lexique de politique (Paris :Dalloz éditions Dalloz, 7 éme éd., 2001), p.72

10- David Altman, «The politics of coalition formation and survival in multiparty presidential democracies: the case of Uruguay :1989-1999», Party Politics, vol.6, N° 3, 2000, p.260

12- أمحمد مالكي، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب"، المستقبل العربي ع. 12/2006، 334، السنة التاسعة والعشرين، ص-ص 96-97.

13- المرجع نفسه، ص 95.

14- Michael Laver and Norman Schofield, Multiparty government :the politics of coalition in Europe (The United States of America :The University of Michigan, 2ème éd., 1998), pp.85-87

15- Maurice Duverger, Les institutions politiques et le droit constitutionnel :le système politique Français (Paris :Press Universitaires de France, 1971), p.192

16 Ibid., pp.10-11

17- Ibid.

18- Ibid., 367

19- Ibid., p.368

20- عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص ص 158-159.

21- أنظر جريدة الخبر بتاريخ 1997/06/08، ص 3.

22- نور الدين ثنيو، «الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية» في أمحمد مالكي وآخرون، علي خليفة الكوري (محررا)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 229.

* - أعضاء حركة المجتمع الإسلامي المشاركين في المجلس الوطني الانتقالي هم: عبد المجيد منصرة، عبد

- القادر بن قرينة، بشير طويل، موسى رزيق، عبد اللطيف بن وارد.
- 23- نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص. 229
- **- تنص المادة الأولى من القانون الأساسي للحركة: «تحمل الحركة التسمية التالية: حركة مجتمع السلم ومختصرها بالأحرف اللاتينية MSP شعارها: العلم، العمل، العدل» (أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم في الموقع الخاص بالحركة: 24 <http://www.hmsalgeria.net/ar/index.php> - عبد المجيد مناصرة، «المشاركة في الحكومة (تجربة حركة مجتمع السلم - الجزائر)، المختار، ع. 17، 14/04/20، 07 في الموقع: 25 <http://www.elmokhtar.net> - مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق، ص. 97.
- 26- أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الثالث المتعلق بالثوابت والمبادئ، المادة 03 (أنظر الموقع الرسمي للحركة).
- 27- أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الرابع المتعلق بالأهداف والأولويات، المادة 04.
- 28- نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص ص 229-282
- 29- أنظر المادة 05 من الفصل الخامس المتعلق بالوسائل في القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم.
- 30- أنظر القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، الفصل الرابع المتعلق بالأهداف والأولويات، المادة 04.
- 31- مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي في 16 فبراير 2004 وهذا هو نصه: «...لقد كانت جهود الشيخ نحناح رحمة الله عليه تصب في مساعي ردم الهوة بين التيارات الثلاثة التقليدية الفاعلة في الساحة السياسية لهذا الوطن الحبيب وأعني التيار الإسلامي بكل فصائله، والتيار الديمقراطي بكل مكوناته، والتيار الوطني بكل نخبه، وقد أنجز الشيخ شطرا مهما من هذه المساعي الوطنية بالتوقيع على وثيقة الائتلاف الحزبي يوم 08 أبريل 1999...» (أنظر إلى الكلمة التي ألقاها رئيس حركة مجتمع السلم السيد «أبو جرة سلطاني» خلال حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي الذي جمع كل من: المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع لحزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي في 16 فبراير 2004 بفندق الأوراسي).
- 32- أنظر جريدة الخبر ع. 5791، 10/18/2009، ص. 3.
- 33- عبد المجيد مناصرة، «المشاركة في الحكومة (تجربة حركة مجتمع السلم - الجزائر)، المختار
- ع. 17، 14/04/2007 في الموقع: 34 <http://www.elmokhtar.net> - أنظر جريدة الخبر
- ع. 5791، 10/18/2009، ص. 3.
- 35- ناجي عبد النور، مرجع سابق.
- 36- أنظر المؤتمر الثالث لحركة مجتمع السلم المنعقد في 08 أوت 2003 في الموقع الرسمي للحركة: <http://www.hmsalgeria.net/ar/index.php>
- 37- مقتطف من نص خطاب رئيس حركة مجتمع السلم أثناء حفل توقيع عقد التحالف الرئاسي عام 2004. وهذا هو نصه: «...إن الإرادة الوطنية السياسية العازمة على تطوير الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي يقوم على خدمة المبادئ وصيانة الحريات وترقية الأداء المشترك هي في الحقيقة إرادة عازمة على ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهد ثانياً...»
- 38- عبد المجيد مناصرة، مرجع سابق.